

الصفحة الرئيسية



استضافة هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية للورشة العالمية للمركز الدولي للابتكار الرقمي (I-Codi)، والاجتماع الأول لمراكز مسرعات الابتكار التابعة للمركز بالشراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات

للمزيد هنا

هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية توفر خاصية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي على المواقع الحكومية المتوافقة مع النسخة المحدثة لنظام التصميم الموحد

Beta UAsk

للمزيد هنا



بوابتكم u.ae

نافذة على أحدث التقارير والمبادرات المنشورة على البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات:

قانون التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات

للمزيد هنا

الأكاديمية الرقمية

للمزيد هنا

السياسة الوطنية للنفذية الرقمية

للمزيد هنا

الإبلاغ عن الجرائم السيبرانية

للمزيد هنا

رفع الشكاوى ضد المؤسسات المالية المرخصة وشركات التأمين

للمزيد هنا

منصة جود للمساهمات المجتمعية

للمزيد هنا

السياسة الوطنية للوقود الحيوي

للمزيد هنا

المنصة الوطنية للإسكان - دارك

للمزيد هنا

مواضيع قد تهمك:

- برنامج "تسريع الجاهزية للاستثمار لرائدات الأعمال" [هنا](#)
- خدمات ومنصات رقمية تتعلق بالأعمال [هنا](#)
- برامج لتنمية وتطوير الأعمال [هنا](#)



يملك الجديد على منصات التواصل الاجتماعي للهيئة



استضافت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية اليوم الإثنين 4 مارس 2024، اللقاء الأول لشبكة مراكز مسرعات الابتكار العالمية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات، والتي تعمل على ترسيخ ونشر ثقافة الابتكار لخدمة التطور في الحكومات والمجتمعات التي تنتمي إليها تلك المراكز. وكان الاتحاد الدولي للاتصالات قد أطلق مبادرة إنشاء شبكة عالمية لتلك المراكز في إقواب المبادرة الإماراتية بإنشاء المركز الدولي للابتكار الرقمي (I-CODI) بالشراكة بين هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية والاتحاد، وذلك في العام 2020، بهدف تشكيل منصة تمكينية تجمع الشركاء وصانعي السياسات معاً لتعزيز الاتصال وتسريع التحول الرقمي من خلال تطبيق مفاهيم الابتكار والاستناد إلى التكنولوجيات المتقدمة.

ألقي كلمة الترحيب والافتتاح في الحدث المهندس ماجد المظلوم رئيس بناء القدرات الرقمية والوعي في هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بالنيابة عن إدارة الهيئة، أكد فيها على أهمية الابتكار في عصرنا الراهن سواء في العمل الحكومي أو في مختلف مجالات الحياة. وأشار المظلوم إلى التجربة الإماراتية في هذا المجال قائلاً: "شهد العقدان الأخيران نقلة نوعية في كل القطاعات ضمن ما يعرف إماراتياً بمرحلة التمكين، حيث حصل جيل الشباب على الدعم والتشجيع الكاملين لإطلاق طاقاتهم الإبداعية وتطبيق أفكارهم العصرية، مما أسهم في تحقيق إنجازات كبرى تتبدى معالمها اليوم في كل اتجاه. وابتداءً من 2022، بعد احتفال دولة الإمارات بيوبيلها الذهبي، تم تدشين مرحلة جديدة هي مرحلة صنع المستقبل التي تزامنت مع التقدم الهائل في التقنيات وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية التي وضعتنا في قلب تحولات كبرى عبرت عنها رؤية "نحن الإمارات 2031" بشعارها الذي ينص على الانتقال نحو قمم جديدة، ومحاورها التي تتضمن التركيز على التعاون الدولي باعتباره مفتاحاً مهماً لتحقيق الازدهار للبشرية جمعاء."



تسجيل الدخول بالهوية الرقمية

Help

Accessibility

Other Languages

Language Text



Arabic



Disclaimer Text: You are using Google Translate

Powered by google txt



Beta UAsk



بعد نجاح تطبيق "اسألنا" على بوابة U.ae، وفي سياق دورها في تمكين التحول الرقمي

انطلاقاً من دورها المركزي في تمكين التحول الرقمي في دولة الإمارات، أعلنت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية عن إطلاق المرحلة الثانية من منصة "اسألنا" المساعد الافتراضي المتوفر على المنصة الرقمية الموحدة U.ae وتشمل هذه المرحلة تعميم تطبيق الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي على المواقع الإلكترونية الحكومية التي توافقت مع الإصدار الجديد لنظام التصميم الموحد. تأتي هذه المرحلة بعد النجاح الكبير الذي حققته منصة "اسألنا" على المنصة الرقمية الموحدة، حيث ساهمت في تحسين تجربة الاستخدام وتزويد المتعاملين بمعلومات دقيقة وسريعة عن الخدمات والسياسات الحكومية في الدولة.

وأشار سعادة المهندس ماجد سلطان المسمار مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية إلى أهمية الاستفادة من الآفاق الواسعة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي التوليدي في تحسين الخدمات الحكومية، وقال: "توفر تطبيقات الذكاء الاصطناعي عموماً، والذكاء التوليدي بشكل خاص، فرصة مهمة لتحقيق المزيد من الكفاءة في العمل الحكومي، بما يساهم في تعزيز سعادة المتعاملين تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة بوضع المتعامل في رأس الأولويات. ونحن في الهيئة كنا سباقين في تطبيق هذه التقنية، واليوم نعمل على توسيع التجربة انسجاماً مع دورنا الاستراتيجي كجهة ممكنة للتحول الرقمي وداعمة للجهات الحكومية في تطبيق أفضل معايير النضج الرقمي."

الصفحة الرئيسية

قانون التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات

ينظم مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2023 في شأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة التجارة الإلكترونية/ الرقمية في الدولة. ويتناول بيع وشراء السلع والخدمات والبيانات ذات الصلة في الأوساط التقنية، أو من خلال وسائل التقنية الحديثة من مواقع إلكترونية أو منصات أو تطبيقات ذكية، بما فيها تلك التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية أو الرقمية أو مواقع التواصل الاجتماعي، وتشمل السلع والخدمات غير الرقمية التي يتم الحصول عليها بشكل واقعي أو افتراضي من خلال وسائل التقنية الحديثة الرقمية أو الأوساط التقنية.

يضي القانون الحجية القانونية على التجارة التي تتم من خلال وسائل التقنية الحديثة أسوةً بمثلاتها المقدمة بالطرق والأساليب التقليدية.

السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

تدعم السياسة التحول الرقمي وكفاءة الخدمات في الدولة، لضمان النفاذية الرقمية لكافة شرائح المجتمع بما فيها أصحاب الهمم وكبار السن وتمكينهم من الوصول إلى كافة المنتجات بما فيها المواقع الإلكترونية وكافة التطبيقات والبرمجيات والواجهات الرقمية.

تهدف السياسة إلى تعزيز الجهود الوطنية للوصول إلى مجتمع دامج، خالٍ من الحواجز، وتمكين أصحاب الهمم وكبار السن في الدولة للحصول على الخدمات الرقمية بكل سهولة وكفاءة عالية.

الإبلاغ عن الجرائم السيبرانية

يمكن لضحايا الجرائم السيبرانية التي ترتكب عبر الفضاء الإلكتروني والحواسيب والشبكات الإبلاغ عنها في الدولة عبر قنوات مختلفة

- منصة الجرائم الإلكترونية
- منصة (eCrime)
- خدمة أمان
- التطبيق الذكي "مجتمعي آمن"

رفع الشكاوى ضد المؤسسات المالية المرخصة وشركات التأمين

"سندك" هي وحدة مالية مستقلة، أنشئت من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لتسوية المنازعات المقدمة من المستهلكين أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ضد المؤسسات المالية المرخصة، والبنوك وشركات التأمين، وذلك بشكل مجاني.

منصة جود للمساهمات المجتمعية

منصة ذكية موحدة للمساهمات المجتمعية على مستوى إمارة دبي. تهدف إلى الإسهام في دعم وتنمية القطاع الاجتماعي للإمارة من خلال تنظيم وتوجيه التبرعات ومساهمات المسؤولية المجتمعية للشركات والأفراد. وتتيح المنصة للمؤسسات والأفراد المساهمة بشكل مباشر في المبادرات والمشاريع المدرجة عن طريق الدفع الإلكتروني أو التحويل البنكي.

السياسة الوطنية للوقود الحيوي

تدعم السياسة مستهدفات استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، وتهدف إلى:

- تنظيم أنشطة تداول الوقود الحيوي في الدولة
- تحديد المواصفات القياسية المعتمدة للوقود الحيوي
- تحقيق الإدارة السليمة لإنتاج الوقود الحيوي وعمليات تداوله محلياً
- وغيرها

المنصة الوطنية للإسكان - دارك

منصة وطنية تساعد المواطن الإماراتي المقبل على البناء، في الحصول على كافة خدمات البناء عبر منصة واحدة. وتهدف إلى تزويد المستخدمين بالمعلومات الأساسية اللازمة للبناء للتغلب على التحديات التي يواجهونها خلال مراحل البناء، وتقليل الفجوة بين المقبل على البناء وبين المورد والمقاول من خلال نظام الأتمتة الموحد الخاص في المنصة.